

Distr.: General  
19 December 2007  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## لجنة وضع المرأة

### الدورة الثانية والخمسون

٢٥ شباط/فبراير - ٧ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة  
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة  
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين  
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين":  
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب  
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من  
الإجراءات والمبادرات: التمويل من أجل المساواة  
بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من اللجنة الوطنية للمرأة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز  
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

\* E/CN.6/2008/1



## بيان

تقتضي الميزنة المراعية للمنظور الجنساني استعراض كل من جانبي النفقات والإيرادات في الميزانية؛ وتتيح هذا الميزنة وسيلةً لمساءلة الحكومات عن تعهداتها بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما تمكن الحكومات من التعرف على جوانب السياسات التي تحتاج إلى تعديل، وعلى الأمور التي تحتاج إلى موارد لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وتساهم الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني في زيادة الشفافية في عملية وضع الميزانية عن طريق ترجمة التعهدات على مستوى السياسات إلى برامج ملموسة<sup>١</sup>.

واللجنة الوطنية للمرأة (المنظمة) هي الهيئة الاستشارية المستقلة الرسمية التي تزود حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بوجهات نظر النساء. وهي بذلك المنظمة الوحيدة من نوعها في المملكة المتحدة. وهدفها العمل على أن تصل وجهات نظر المرأة إلى الحكومة وأن تكون مسموعة في النقاش العام.

وتمثل المنظمة حوالي ٥٠٠ من المنظمات الشريكة، تتراوح بين المنظمات الوطنية والدولية الكبرى والمجموعات المحلية الأصغر حجماً. وهدفها هو تقديم الدعم والمشورة للقطاع النسائي في المملكة المتحدة وتشجيعه على المضي قدماً في عمله في مجال مساواة المرأة. كما ترمي إلى القيام بدور القناة الموصلة لصوت المرأة، وذلك من أجل تقديم المشورة للحكومة ومساءلتها في الآن نفسه. وتساعد المنظمة أيضاً على نشر رسائل ذات أهمية عن إصلاح الحكم والتطورات التي تشهدها السياسات وإجراء المشاورات، رسائل موجهة من الحكومة إلى القطاع النسائي.

وشريكنا الرئيسي في مجال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، "رابطة الميزانية للنساء" (Women's Budget Group)، منظمة مستقلة تضم أفراداً من الوسط الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية والنقابات يُعنون بالترويج لتحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق اتباع سياسة اقتصادية مناسبة. وتطرح الرابطة في عملها السؤال التالي: "أين تُصرف الموارد، وما أثر توزيع الموارد على واقع المساواة بين الجنسين؟". ويشكل ما قد يكون للإتفاق الحكومي من أثر على الحياة اليومية للنساء مجال اهتمام شركائنا، إذ إنهم يهتمون على نحو خاص بأوضاع النساء اللائي يرزحن تحت الفقر، وبما لذلك من علاقةٍ بالفقر في صفوف الأطفال. فالتصدي لمعضلة فقر النساء أمر حاسم لكي تنجح في الأجل البعيد الاستراتيجية التي تتبعها حكومة المملكة المتحدة لمحاربة الفقر في صفوف الأطفال. وفي المملكة المتحدة ٢٠ في المائة من النساء المنتميات إلى البيض فقيرات، بينما تبلغ نسبتهن ٣٨ في المائة من النساء المنتميات للسود، و ٦٤ في المائة من الباكستانيات والبنغاليات<sup>٢</sup>.

ولا تهدف المنظمة فقط إلى تشجيع الحكومة على الاستعانة بالتحليل الجنساني لتحسين ممارساتها في وضع السياسات الاقتصادية، ولكن تهدف أيضا إلى مساعدتها في ذلك. كما تدعو المنظمة إلى اعتماد سياسات خاصة. ويتركز عمل المنظمة على مستوى المملكة المتحدة، لكنه مرتبط بمجموعات لها أهداف مماثلة في اسكتلندا وويلز وبكل من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية التي تروج للميزة المراعية للمنظور الجنساني على الصعيد الدولي.

وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تعطي المثال في وضع الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني في إطار ما تقوم به من عمليات للتخطيط الاقتصادي. وهذا يستدعي العمل مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة ومع الاقتصاديين ذوي الخبرة في المنظور الجنساني من أجل كفالة أن تُدرس أي ميزانية لتحديد ما لها من أثر على واقع المساواة بين الجنسين.

فما أهمية ذلك بالنسبة لبلد متقدم النمو؟

إن تحليل الميزانية من حيث أثرها على واقع المساواة بين الجنسين ليس بعد أمر معهودا في المملكة المتحدة. لكن فقر النساء ومعاناتهن من عدم المساواة ما زال يمثلان عائقا كبيرا للتقدم الاقتصادي: فقد شكلت الحكومة منذ عامين "لجنة المرأة والعمل" لمعالجة الهوة المستمرة بين الجنسين في الأجور. ورغم أن قانون المملكة المتحدة يحظر أن يُدفع للمرأة أجر أقل من الذي يُدفع للرجل عن عمل من نفس القيمة، فإن الهوة تصل اليوم إلى ١٧ في المائة من معدل المتوسط للساعة الواحدة في إطار العمل بالتفرغ، وتصل الهوة إلى ٣٥ في المائة في العمل بلا تفرغ الذي هو من نصيب النساء في المقام الأول. ويُعزى ذلك إلى عدم المساواة الهيكلية أكثر منه إلى التمييز المباشر: وسبب الهوة في معظمها هو سوق عمالة مراعى للفروق بين الجنسين، إذ إن النساء ممثلات تمثيلا زائدا في المجالات ذات الأجور الدنيا - كالتنظيف والرعاية وخدمات المطاعم والصرف النقدي. كما أن النساء ممثلات تمثيلا زائدا في العمل انطلاقا من البيت، حيث معدل الدخل يبلغ حوالي ثلثي الحد الأدنى للأجور: ٩٠ في المائة نساء، نصفهن تقريبا من الأقليات العرقية<sup>٣</sup>. وعلى العموم، قد يعادل رفع القيود عن مشاركة المرأة في سوق العمالة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة<sup>٤</sup>.

وهناك مسائل أخرى تحظى باهتمام النساء، من قبيل العنف ضد المرأة، وتنطوي على أثر اقتصادي خفي. وقد أظهرت البحوث التي أُجريت في إنكلترا وويلز أن تكلفة العنف الأسري وحده تقارب ٢٣ بليون جنيه إسترليني في العام (تشمل التكاليف الصحية، وتكاليف النظام القضائي الجنائي، وضياع الوظائف، وما إلى ذلك). وتفيد الحسابات أن التكلفة الصحية للاغتصاب تبلغ حاليا ٤٨٧ ٧٣ جنيه إسترليني للحالة الواحدة (أبلغ عن ١١ ٨٦٧ حالة اغتصاب عام ٢٠٠٣ وتقول التقديرات إن ٨٥ في المائة من الحوادث

لا يُبلَغُ عنها) وتُفوق تكاليف دعم النساء ضحايا العنف الجنسي ٩,٥ ملايين جنيه إسترليني. ومن دون حساب هذه التكاليف لا تتضح صورة الأثر الناجم عن عدم مساواة المرأة، وتغيب أهمية الدعوة إلى الاستثمار من أجل توفير تلك التكاليف.

#### نجاحات تحققت في المملكة المتحدة

لقد أدت بحوث الحكومة والاقتصاديين النسائيين، بالإضافة إلى أنشطة الضغط التي تمارسها المنظمات غير الحكومية، إلى تحديد حجم هذه المشاكل وإحداث زخم سياسي. وسنت الحكومة قانوناً يلزم جميع الهيئات العامة بتشجيع المساواة بين الجنسين<sup>٥</sup>. وهذا يذهب على نحو حاسم إلى أبعد من حظر التمييز، ويضع العبء على كاهل الهيئات العامة لتكفل القضاء على التحيز الهيكلي على حساب المرأة في أنظمة الأجور التي تعمل بها أو في السياسات التي تتبعها، بما في ذلك الميزانيات التي تضعها. وأطلقت المنظمة في آب/أغسطس ٢٠٠٧ عملية استشارة بشأن أولويات وزارة المرأة شملت تقديم الدعم للأسر، ومعالجة العنف ضد المرأة، ودعم النساء المخالفات للقانون، وتمكين النساء المنتميات إلى أقليات السود والأقليات العرقية في المجتمع. وتلقت الاستشارة قدراً هائلاً من الردود قدمت نتائجها إلى الوزير للمساعدة على المضي قدماً بتلك الأولويات.

#### ما الذي ينبغي فعله الآن؟

بوسع الأمم المتحدة أن تساعد عن طريق إصدار إعلان قوي لفائدة الميزة المراعية للمنظور الجنساني يُلزم جميع الدول الأعضاء باتخاذ خطوات واضحة. فالعديد من البلدان أرست ممارسة جيدة؛ ويجب الآن إلزام جميع الدول الأعضاء بأن تقوم بانتظام بالإبلاغ عما يحرز من تقدم. وهذا سيكشف الأوجه التي تُنفق فيها الأموال والموارد، الأمر الذي يشكل مدخلاً نحو القضاء على الإجحاف الجنساني القائم في جميع اقتصادات العالم. ويجب أن تُتاح للكيانات المعنية بالميزة المراعية للمنظور الجنساني، على المستوى الإقليمي والقطري، الموارد التي تحتاج إليها كي تقدم المساعدة في مجال التحليل الجنساني، وتعمل مع الاقتصاديين في الجامعات والمعاهد الحكومية من أجل تعميم الميزة المراعية للمنظور الجنساني في دورة التخطيط الاقتصادي. ويجب اتخاذ مبادرات للميزة التشاركية في جميع الدول الأعضاء، وذلك من منظور جنساني. ومن الضروري إجراء المزيد من البحث على قيمة ما تقوم به المرأة من عمل غير مدفوع الأجر في البيت وفي المجتمع لتقييم أثره الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يعطي المثال عن طريق تمويل التنسيق الأوروبي لهذا العمل، وعن طريق التنفيذ الكامل لنداء جماعة الضغط النسائية الأوروبية<sup>٦</sup> الداعي إلى اتباع طرق الميزة المراعية للمنظور الجنساني في ميزانية المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي.

الحواشي

١' [http://www.un.org/womenwatch/daw/egm/financing\\_gender\\_equality/Online%20discussion%20](http://www.un.org/womenwatch/daw/egm/financing_gender_equality/Online%20discussion%20)

.report\_FFGE-%2019%20Oct.%2007.pdf

٢' (فقر النساء والأطفال: كشف الصلات، رابطة الميزانية للنساء، ٢٠٠٥) Women's - and Children's poverty: making the links, K Women's Budget group 2005  
.http://www.wbg.org.uk/documents/WBGWomensandchildrenspoverty.pdf

٣' حملة العاملين انطلاقا من البيوت، يرأسها تحالف يضم الرابطة الوطنية المعنية بالعمل انطلاقا من البيت (NGH)، والنقابات ومجلس نقابات العمال (TUC) ومنظمة أكسفورد للتحرر من الجوع (Oxfam) (بريطانيا العظمى).  
.http://www.maketradeair.com/en/index.php?file=06022004155955.htm

٤' (نحو مستقبل أكثر إنصافاً: تنفيذ توصيات لجنة المرأة والعمل): Towards a Fairer a Fairer Future: Implementing  
.the Women and Work Commission recommendations

٥' [http://www.equalityhumanrights.com/Documents/EOC/PDF/Policy/GED\\_CoP\\_Draft.pdf](http://www.equalityhumanrights.com/Documents/EOC/PDF/Policy/GED_CoP_Draft.pdf)

٦' (خارطة الطريق نحو المساواة بين الجنسين في الجماعة الأوروبية) Gender Equality Road Map for the European Community 2006-2010, (٢٠١٠-٢٠٠٦)  
.http://www.wunrn.com/news/2007/09\_07/09\_03\_07/090907\_europe.htm